

Distr.
LIMITED

A/49/L.24/Rev.2*
30 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٣٧ (و) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفوئية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل حل مشكلة اللاجئين وإعادة إقرار السلم التام، والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا المنكوبة بالحرب

اثيوبيا، أرمينيا، أريتريا، استراليا، اسرائيل، اندونيسيا، أنغولا، أوغندا، إيطاليا، البرازيل، بلجيكا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجماهير العربية الليبية، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب افريقيا، جورجيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زائير، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سان كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، السنغال، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، سيشيل، طاجيكستان، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، فانواتو، فيجي، قبرص، الكاميرون، كندا، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مالايزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، اليابان: مشروع قرار منقح

تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل حل مشكلة اللاجئين وإعادة إقرار السلم التام، والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا المنكوبة بالحرب

أعيد إصدارها لأسباب تقنية.

*

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٨٧٢ (١٩٩٣)، المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، الذي حث فيه المجلس الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية على تقديم ومضاعفة مساعداتها الاقتصادية والمالية والإنسانية لصالح السكان الروانديين ولصالح عملية إقامة الديمقراطية في رواندا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢١١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، المعنون "تقديم مساعدة طارئة من أجل الانعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا"،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤^(١) بشأن رواندا، وكذلك بيان رئيس مجلس الأمن، المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤^(٢)، في إطار نظر المجلس في البند المعنون "الحالة المتعلقة برواندا"،

وقد درست تقرير الأمين العام بشأن تقديم مساعدة طارئة من أجل الانعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا^(٣)،

وإذ تأخذ في اعتبارها النتائج الخطيرة لإبادة الأجناس وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والإدارية،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء الحالة الإنسانية الفاجعة للشعب الرواندي، الذي يوجد منه مليونان من اللاجئين والمشردين بحاجة إلى إعادة الاندماج الاجتماعي - المهني،

وإذ تسلم بأن فئات كثيرة من اللاجئين بات يعينهم الأمر، لأنهم وجدوا نتيجة حلقات متعاقبة من النزاع،

وإذ تضع في اعتبارها تنوع ضحايا النزاع، وهم اللاجئين، واليتامى الكثيرون، والأرامل من ذكور وإناث، والمعوقون، والشباب الباحثون عن فرص التعليم، والمتروكون الآخرون،

(١) S/1994/924.

(٢) S/PRST/1994/42.

(٣) A/49/516.

وإذ تشدد على ضرورة حل أزمة رواندا في إطار إقليمي بالنظر إلى ما ترتبه من آثار على صعيد بلدان المنطقة وذلك بتنفيذ خطة العمل التي أوصت بها الحكومة الرواندية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الإفريقية في إطار اتفاق أروشا للسلم^(٤)،

وإذ تأخذ في اعتبارها أنه بسبب الانهيار التام للاقتصاد الوطني، وقصور الموارد البشرية والتقنية والكارثة المالية التي حلت برواندا، فإن تقديم المساعدة الطارئة والانعاش والتعمير أمور لا غنى عنها للانعاش الاقتصادي للبلد وتنميته،

وإذ تعترف بأن اتفاق أروشا للسلم، الموقع في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، يشكل الإطار الملائم لتحقيق المصالحة الوطنية،

وإذ تعرب عن امتنانها للدول وللمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي استجابت ومازالت تستجيب للاحتياجات الإنسانية لرواندا، وكذلك للأمين العام، على القيام بتعبئة وتنسيق توزيع المساعدة الإنسانية،

١ - تحث الحكومة الرواندية على مواصلة جهودها في تهيئة الظروف التي تتيح عودة اللاجئين إلى بلدانهم والاستقرار فيه ثانية واستعادة المشردين لممتلكاتهم في جو من السلم والأمن والكرامة؛

٢ - تشثني على الأمين العام لما يبذله من جهود بغية توجيه اهتمام المجتمع الدولي للأزمة الإنسانية التي تمر بها رواندا؛

٣ - تناشد على وجه الاستعجال جميع الدول، وهيئات الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الحكومية الدولية وغير الحكومية، وكذلك المؤسسات الدولية للتمويل والتنمية، أن تقدم كل عون مالي وتقني ومادي ممكن لتسهيل إعادة الخدمات الأساسية إلى ما كانت عليه، وإصلاح الاقتصاد، وكفالة إعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لرواندا، فضلا عن إعادة اللاجئين والمشردين وتوطينهم داخل رواندا؛

٤ - تدعو جميع الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم مساعدة طارئة ترمي إلى تسهيل إعادة الإدماج الاجتماعي للاجئين والمشردين وإنجاز العملية الديمقراطية بغية إقامة سلم دائم في رواندا؛

(٤) A/48/824-S/26915، المرفق الأول.

- ٥ - تطلب على وجه الاستعجال من جميع الدول، وبخاصة البلدان المانحة، تقديم تبرعات سخية للصندوق الاستثماري الذي أنشأه الأمين العام في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤ بغرض تمويل برامج المعونة الإنسانية والانعاش التي ستنفذ في رواندا؛
- ٦ - تدعو جميع الدول وكذلك المؤسسات المالية الدولية إلى تلبية الاحتياجات المالية لرواندا لكي يتسنى لها كفالة إعادة مؤسسات الدولة وإدارتها بصورة طبيعية؛
- ٧ - ترجو أيضا من حكومة رواندا والشركاء الآخرين المعنيين (منظمة الوحدة الإفريقية/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، بما في ذلك دول المنطقة الفرعية، إلى الاجتماع دون إبطاء لحل المشاكل المتعلقة باللاجئين الروانديين عن طريق عقد مؤتمر دون إقليمي في إطار خطة العمل الواردة في اتفاق أروشا للسلم؛
- ٨ - ترجو من الأمين العام أن يدعم، بتقديم كل مساعدة ممكنة، توطيد السلم التام في رواندا وأن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الخمسين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛
- ٩ - تقرر أن تنظر في دورتها الخمسين في البند المعنون "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل حل مشكلة اللاجئين وإعادة إقرار السلم التام، والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا المنكوبة بالحرب".

- - - - -